من الاصار والبيان خير من الاجمال واتباع الظاهر اولا مل التاويل
ثم بين الله سبحانه صفة هذه الطعام فقال من اوسط ما تطعمون
اهليكم والوسط يقع على الخيار ويقع على الوسط بين طرفين وهو
المقصود هنا بالاتفاق قال ابن عباس رضي الله عنهما كان الرجل يقوت
اهله فوق اسعه وكان الرجل يقوت اهله فوتا وسطا وفوتا دون ذلك
فالواجب على الرجل ان يخرج من القوت الذي يطعم اهله وهل المراد الذي
غالب قوت اهل البلد فيه احتمال وقد اختلف في ذلك القول عند الشافعية
والمالكية والوسط الذي ذكره الله سبحانه وتعالى به اطلاق الاطعام
مطلق غير مقيد فقدره الشافعي بالمد لانه اقل ما وجد كما في كفارة
المظاهر في شهر رمضان واخذ في تقديره بقول ابن عباس وزيد بن ثابت رضي
الله عنهم وقدره ابو حنيفة بنصف صاع من حنطة او صاع من تمر او
شعير كما قال في زكوة الفطر ومالك رحمه الله تعالى قيد هذا الاطلاق
بالعادة كما هو اصله فقال يعطي المسكين مثل من الحنطة اذا كان في
المدينة لضيق معايشهم واما سائر المدن فيعطون الوسط من قوتهم
هذا في الاطعام واما الكسوة فان الله سبحانه اطلقها ولم يقيدها بالوسط
فمن اهل العلم من اخذ باطلاقه فقال يجزيه اقل ما يقع عليه الاسم من ازار
او قميص او سراويل او عمامه وإليه ذهب الشافعي وابو حنيفة وقال
مالك اقل ما يجزي فيه الصلوة فان كان المسكين رجلا كسا ثوبا يستر
العورة وان كان امراه كساها درعا وخمارا فاوجب اقل ما يقع عليه المسمى
الشرعي واطلق الله سبحانه الرقبة فقال ابو حنيفة اطلاقها يجوز الرقبة
الكافرة وذهب مالك والشافعي الى تقييدها بالايمان قياسا على
كفارة القتل وهذا الخلاف متشعب من اختلافهم في القضايا المتفقة
في الاحكام المختلفة في الاسباب هل يحمل مطلقها على مقيدها اولا وموضع ذلك
علم الاصول وقد اتفق على الاصحار على تقييد الرقبة بالسلامة من العيوب
الا هل الظاهر فانهم تمسكوا باظاهر الاطلاق وقد ذكرت في مقدمة كتابي المعنى
الموجب للتقييد بفرض الله سبحانه وتعالى عليه ثلاثة ايام لمن لم يجد على
هذا اجمع المسلمون ثم اختلف المسلمون في وجوب التتابع فاوجبه ابو حنيفة
والشافعي في احد قوليه واستحبه مالك والشافعي في القول الاخر ولم يوجباه
والخلاف متشعب من اختلافهم في العمل بالقراءة الشاذة وذلك ان ابن مسعود
وابيا رضي الله عنهم كانا يقرآن ثلثة ايام متتابعات فان قيل فما وجه العجب المجمع للصوم

في هذه

في هذه الكفارة المخيرة وفي غيرها من الكفارات المرتبة قلنا مختلف
باختلاف الخصال الثلاث اما العجز عن الرقبة فقد اتفق الشافعي كل من جاز
له اخذ الزكوة فهو عاجز عن العتق وان كان له بيت يسكنه وضيعة
يعيش منها وعبد يخدمه وهو من ذوي الاقدار ولم يكلف بيع ذلك والاعتق
الرقبة وقالت المالكية ان لم يملك الا رقبة أو ثمنها الا افضل فيها لم يجز الا
العتق واما العجز عن الكسوة والاطعام فقال الشافعي اذا كان عنده فوته
وقوت عياله يومه وليلته ومعه من الفضل ما يطعم عشرة مساكين او يكسوهم
لزمته الكفارة بالاطعام والكسوة وان لم يكن عنده هذا القدر فله
الصيام وهو قول مالك واصحابه واحمد واسحق واختاره محمد بن جرير
الطبري وقال ابو عبيد اذا كان عنده قوت يومه وليلته وعياله وكسوة
تكون لكفارتهم فان كان قادرا على الكفارة فهو عندنا واجد والا
فليس بواجد وهو قول الجماعة واستحسنه ابن المنذر وقال ابو حنيفة
اذا لم يكن عنده افضل عن راس ماله الذي يقوم به فهو عاجز ولما امر الله
سبحانه ذكر الكفارة وقال ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم فعلق وجوب
الكفارة على وقوع الحلف علمنا انه هو السبب للكفارة وقد اتفقوا العلما
على ان الحلف سبب للكفارة واختلف الشافعية هل هو مجرده سبب
لوجوبها او الحنث شرط لوجوبها او الحلف سبب والحنث سبب اخر
وبهذا قال جمهورهم وبالاول قال الباقون ولهم من الدليل ان الحنث
قد يكون بغير فعل الحالف كما قال والله لا دخل دار فلان وظاهر الايه
تمسك من جوز تقديم الكفارة على الحنث وهم الجمهور ومنهم الشافعي
ومالك في احد قوليه ويروى عن اربعة عشر صحابيا وقال المخالفون لهم
معناه اذا حلفتم وحنثتم لان الكفارة شرعت لرفع الاثم ومع عدم
الحنث لا اثم فلا تكفير وقد اختلفت روايات الحديث في ذلك فروى انه
صلى الله عليه وسلم قال اني والله ان شاء الله لا احلف على يمين ثم ارى خيرا منها
الا كفرت عن يميني وائتيت الذي هو خير وقال ايضا من حلف على يمين فرا
غيرها خيرا منها فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه والاحاديث بتقديم الحنث احوط وبتقديم الكفارة احسن للعمل بالحديثين وترك
الابطال لاحدهما فان من جوز تقديم الكفارة جوز تاخيرها بالسنة
ايضا ومن اوجب تاخيرها لا يجوز تقديمها فان قال فهل الافضل الحنث
والتكفير او البر بمقتضى اليمين قلنا في ذلك تفصيل وان كان الحلف على فعل
واجب او ترك معصية فالبر واجب والحنث حرام وعكسه لا خلاف وان كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)